# واقعيّة تصنيف العلوم عند ابن خلدون ومدى إبرازه للتكامل بينها

د/ عدار يوسف
كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر -1-

## مقدمة

اعتنى المسلمون بعلم تصنيف العلوم، وكتبوا فيه كتبا ورسائل مستقلّة، أو ضمّنوا بعض كتبهم الكلام في تصنيف العلوم، وقد سبق فلاسفةُ اليونان المسلمين إلى الكلام في هذا الموضوع، واعْتُمِد تقسيم أرسطو وجُعل الأساسَ لتقاسيم كثيرة في التراث الإسلامي، فالفلاسفة الإسلاميّون قلّدوا التّصنيف الأرسطي أو أضافوا إليه ما به دخلت العلوم النّقلية، ولكن بعض العلماء والأعلام ذكروا تقسيما مختلفا، ومن هؤلاء ابن خلدون والشاطبي، لكن تقسيم ابن خلدون هو الأجدر بالوقوف عليه والبحث فيه لأسباب أهمّها أنّه قام على ملاحظة جميع العلوم إلى وقت ابن خلدون، ثمّ الكشف عن الوشائج والعلائق التي تربط بينها؛ وذهب النّقاد في تقييم هذه التصنيفات مذاهب متباينة، فمنهم من اعتبر الاختلاف الموجود بينها مجرد إضافات، ولم يقع تغيير التصنيف الأرسطي في الجوهر، ومنهم من اعتبرها تغييرا جوهريا في التصنيف الأرسطي لاختلاف الأسس التي قام عليها كلّ تصنيف؛ وقمت بإعداد بحث في الموضوع ساعدني فيه تدريسي مادّة مناهج البحث في العلوم الإسلامية لطلبة الماستر، وانتهيت إلى الاقتناع بأنّ ابن خلدون أحدث ما يمكن تسميته بالقطيعة مع التقسيمات المقلدِّة لتقسيم أرسطو أو التقسيمات التي يمكن تسميتها بالتقسيمات الهجينة، ومأتى الهجنة فيها أنّ أصحابها حاولوا إحداث تقسيم يدمج العلوم الإسلامية المستندة في الجملة على النّقل، فجاءوا بتقسيم هجين لا أصل له، ويزاد على ذلك أنّ تصنيف ابن خلدون قام أيضا على إبراز الصلات بين العلوم ببيان الأعمّ الذي يعمّ

العلوم كلّها واندراج ما سواه تحته، واندراج علوم فرعية تحت علوم تعمّها ... وهكذا؛ وفي المحصلة يظهر لنا بأن تقسيم ابن خلدون امتاز عن التقسيم الأرسطي بالآتي:

الواقعية: لأنّ ابن خلدون استقرأ العلوم الواقعة في الأمصار تعليما وتحصيلا إلى وقته، ثمّ صنّفها؛ وتصنيف أرسطو نظريّ، بناه على الإمكان العقلي بصرف النظر عن الواقع.

إبراز التواصل والنسب والتكامل بين العلوم، فيظهر من تقسيم ابن خلدون العلائق الموجودة بين العلوم ونسبة كل علم منها إلى الآخر واحتياجه إليه.

والبحث مقسمّ على المباحث الآتية:

المقدمة.

**المبحث الأوّل: لمحة تعريفية بهذا العلم وأهمّ المصنفات فيه.**

**المبحث الثاني: تصنيف ابن خلدون: أسسه وإبرازه للتكامل المعرفي.**

**المبحث الثالث: الفوارق بين تصنيف ابن خلدون والتّصنيفات المخالفة.**

خاتمة .

# المبحث الأوّل

## لمحة تعريفية بهذا العلم وأهمّ المصنفات فيه

### 1) التعريفات

- **تصنيف العلوم**

– التّصنيف: لغة[1] أصله من الصِّنْفِ بالكَسْرِ وهو النَّوْعُ والضَّرْبُ من الشَّيْءِ، ويجمع إلى أَصْنافٌ وصُنُوفٌ؛ والتّصنيف جعل الشيء أصنافا، يقال: صَنَّفَهُ تَصْنِيفاً: جَعَلَه أَصْنافاً ومَيَّزَ بعضَها عَنْ بَعْضٍ، ومنه تَصْنِيفُ الكُتُبِ، وتصنيفُ العلوم، لأنّ المصنّف يقسم الكتاب إلى أصناف، أي أنواع و ضروب حسب المواضيع، ومصنّف العلوم يقسّمها أيضا إلى أنواع و ضروب بناء على أسسٍ يراها أو يتبنّاها.

وأمّا معنى التّصنيف في الاصطلاح العام فهو: «جمع و ترتيب الأشياء المتشابهة في أقسام تبعا للصفات المتشابهة، وفصل بعضها عن بعض حسب درجات تباينها»[2].

– العلوم: العلوم جمع علم، والعلم في اللّغة هو المعرفة، تقول: علمت الشيء أعمله علما أي عرفته، وقد يرد بمعنى الشعور تقول: ما علمت بخبر قدومه أي ما شعرت. ومن معاني العلم أيضا الإتقان تقول: علم الأمر وتعلّمه أتقنه[3].

وأمّا في الاصطلاح[4] فأسماء العلوم المدوّنة كعلم الكلام وعلم النحو وعلم الفقه وغيرها تطلق على أحد المعاني الثلاثة الآتية:

---

(1) انظر: لسان العرب، ابن منظور، (8/ 293)، دار صادر: بيروت – لبنان، ط3: 2004.

(2) مدخل إلى علم التصنيف في المكتبات، برجس عزام، ص 63 و ما بعدها، مكتب الخدمات الطباعية – مطابع الصباح، ط1: 1986؛ مختصر التصنيف في المكتبات ونظام ديوي العشري، وزارة الثقافة، مديرية المراكز الثقافية، ص08، (سوريا).

(3) انظر: لسان العرب، ابن منظور، (10/ 263 – 264).

(4) موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم، محمّد علي التهانوي(1/ 3 – 4)، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون: بيروت – لبنان، ط1: 1996م.

**الأوّل**: مجرّد إدراك القواعد و الأحكام و المسائل على قول، أو إدراكها عن دليل على قول آخر.

**الثاني**: نفس تلك القواعد و الأحكام و المسائل، أي معلومات العلم المتعلّقة بموضوع معيّن أو بمواضيع معيّنة، حيث تكون تلك القواعد والأحكام والمسائل محمولات الموضوع المعيّن أو المواضيع المعيّنة.

**الثالث**: الملكة الحاصلة من إدراك القواعد والأحكام والمسائل مرّة بعد أخرى، بحيث يصير الموصوف بها قادرا بسهولة نسبيّة على استحضارها واستثمارها لاستخراج واستكشاف المجهول.

والعلم بالمعنى الثاني هو المقصود في عرف المصنّفين للعلوم، لأنّ تصنيف العلوم معناه تصنيف القواعد والمسائل، لا تصنيف الإدراكات والملكات، واستناد بعض التصنيفات على القوى النفسانيّة – كتصنيف بيكون – لا ينقض هذا، لأنّ المقصود الذاتي في كلّ تصنيف تقسيم المعلومات، وتقسيم القوى النفسانيّة فيه أمر عرضي.

– علم تصنيف العلوم[1] هو العلم الذي يبحث في تقسيم المعارف المدوّنة إلى أنواع تقسيما يرسم حدودا بين العلوم الخاصّة، بحيث يحصل تمييزُ القواعد الأساسيّة لكلّ واحد من العلوم، ويشير في الوقت نفسه إلى العلاقات التي توحّد بينها.

## التّكامل المعرفي

المعرفة هي العلم بالحقيقة، ومعنى المعرفة المضاف إليها التّكامل هنا هو العلوم التي يصل إليها الإنسان، والتكامل بينها له جانبان: سلبي وإيجابي؛ أمّا التّكامل بالمعنى السلبيّ فهو أن لا يناقض بعضها بعضا، من حيث المضامين، أو من حيث الوسيلة التي يقع بها تحصيل العلوم[2]؛ و التكامل بالمعنى الإيجابي أن يكون بينها تداخل بحيث تلتقي وتتشابه في بعض

(1) انظر و قارن: مصادر الدراسات الإسلامية ونظام المكتبات والمعلومات – الكتاب والسنة –، يوسف بن عبد الرحمان المرعشلي، ص 9، دار البشائر الإسلاميّة: بيروت – لبنان، ط1 :1427ه – 2006م؛

Nouvelle classification des sciences sm ،M.ADRIEN NAVILLE deuxiéme édition. félix alcan.paris.1901.

(2) انظر: نظريّة التّكامل المعرفي عند ابن خلدون، د.عبد المجيد النجار، مجلة تفكّر، العدد:02، مجلد،

المضامين أو بعض الآليات المنهجيّة، وهذه المتشابهات تشكّل مجالا تداوليّا تبادليّا بين العلوم، أو بأن يكون أحد العلوم مقدّمة لغيره ووسيلة له، أو بأن يكون أخصَّ مندرجا في علم أعمّ منه بحيث يصبح الأخصّ جزءا من الأعمّ.

### 2.علاقة تصنيف العلوم بالتّكامل المعرفيّ

لئن كان الكلام على التّكامل المعرفيّ ومفرداته كالتفاعل والاندماج وغيرهما جديدا نسبيّا، فإنّ فكرة التّكامل ليست بالجديدة قطعا، فهي موجودة في التّراث الإسلاميّ، ولا يخفى وجودها على المتأمّل بأدنى بحث، لكن الكلام عليها في هذا الوقت كثر لأنّ العلوم اتّسعت فصار من غير الممكن للفرد مهما قويت مداركه ومؤهلاته أن يستوعبها كلّها فاتّجهت محاضن العلم من جامعات ومراكز للبحوث وغيرها إلى إحداث تخصّصات علميّة يعهد لكلّ تخصّص الاضطلاع بمعرفة حقليّة محدودة، بدءا من تكوين المتخصصين في ذلك الحقل المعرفيّ ووصولا إلى استكشافه وانتهاء بتأليف وتدوين المكتشفات واستثمارها، ولمّا أخذت هذه المعارف الحقليّة تتّسع بسبب التراكم المعرفي، نشأت تخصّصات في التخصّص الواحد، وعادت بنشوئها دورة التكوين والاستكشاف والتّدوين، وأدّى هذا إلى ظهور نواقص في هذه الطريقة منها انقطاع الصّلات بين العلوم المفضي إلى صعوبة إيجاد الحلول العلميّة للمشكلات ذات الأبعاد المتعدّدة. ولمّا أحسّ القائمون على العلوم والمهتمّون بها من جامعات ومنظمات دوليّة ومحليّة بخطورة هذا الوضع لو استمرّ برز الحديث عن التكامل المعرفيّ فعقد للموضوع ملتقيات ودعي له الباحثون، وأدلى كلّ بدلوه.

وقد أدرك علماء الإسلام ضرر الإفراط في التخصّص وأنّ منزلته دون منزلة التّكامل المعرفيّ، وحذّروا من عواقب سلوك هذا الطريق، وأرشدوا المتعلّم إلى الأخذ من كلّ علم، وأنّه يكفي المتعلّم أن يصل إلى رتبة المشارك في العلوم، ونورد هنا نصّا مهمّا لأبي بكر ابن العربي الفقيه يصرّح فيه بفضل طريقة التّكامل على طريقة التّخصّص؛ يقول: «والذي يجب على الولي في الصبيّ المسلم، كان أبا أو وصيا، أو حاضنا، أو الإمام، إذا عقل أن يلقنه الإيمان، ويعلمه الكتابة، والحساب، ويحفظه أشعار العرب العاربة، ويعرفه العوامل في الإعراب،

=2011،11م-1432ه، ص 147، 2011م-1432ه.

وشيئا من التصريف، ثمّ يحفظه إذا استقلّ واشتدّ في العشر الثاني كتاب الله...ثمّ يحفظه أصول سنن الرّسول ، وهي نحو من ألفي حديث في الأبواب، تضمنها البخاري ومسلم، هي عماد الدين، ويأخذ هو بعد ذلك نفسه بعلوم القرآن، ومعاني كلماته... ولا يفرّط في علوم الفرائض...فبالسنّة يفرضها، وبالحساب يقسمها، ولا يخلي نفسه عن الأنساب، ولا عن شيء من أصول الطّبّ» ثمّ قال دافعا عن طالب العلم الوهم بعدم القدرة على تحصيل جميع العلوم المذكورة:» ولا يقل متى أحصّل هذا؟ فإنّه ليس المطلوب منها الغاية، فإنّها لا تنالها إلاّ الأفراد، و إنّما ينبغي لكل عاقل أن يتخصّص بجزء جزء منها».ومعنى قوله: «أن يتخصّص بجزء جزء منها» أن يأخذ من كلّ علم بنصيب وجزء ثمّ أخذ يذكر محاسن الطريقة التي أرشد إليها ومساوئ الطريقة المقابلة لها بلغة فيها استقباح واستهجان للتخصّص في العلوم، و جاء فيما ذكر أنّ بعض العلوم وسيلة ومقدّمة لغيره، فليس من الحكمة أن تشغل الوسيلة عن الغاية، ومن ذلك الاشتغال مدى العمر بعلم الحساب عن الغاية منه كقسم الفرائض، أو الاشتغال بعلم النّحو عن تفسير القرآن الكريم؛ قال ابن العربي : «ولا يفرد نفسه ببعض العلوم، فيكون إنسانا في الذي يعلم، بهيمة فيما لا يعلم، و لا سيما من أقام عمره حسابا، أو نحويا، فقد هلك، فإنه بمنزلة من أراد صنعة شيء، فحشد الآلة عمره، ثم مات، قبل عمل صنعته، ولا يصغ إلى من يقول له: تكن مقصرا في كلّ علم إذا فعلت هذا، والأولى بك أن تقف نفسك على علم واحد، فإنّه قول جاهل بالعلم. **إذ أخذ المرء نفسه بهذا القانون الذي رسمناه، سيعتمد على ما يراه أوكد، ويجعل الباقي تبعا**، وأنبئكم أنّي ما رأيت بعيني محيطا بهذه العلوم التي ذكرت لكم، ولا مشاركا فيها إلا واحدا، فبان أنّ الإحاطة غير ممكنة، والمشاركة ممكنة، والإحاطة بعلم واحد غير ممكن. هذا النّحو، ما علمت من أحاط به إلا سيبويه، والفارسي...».

والأصل الذي انطلق منه المسلمون في بناء التكامل المعرفي بدل الثنائية العناديّة بين العقل والنّقل أو الدين والعلم هو الإيمان بأنّ حقائق الوحي لا تعارض ما ينتهي إليه العقل من العلوم، فمنزل الوحي وواهب العقل وخالق الكون هو الله وحده، فمن المحال أن يأتي في الوحي ما يناقض أو يعارض الحقائق العقليّة أو العلميّة[1]، وقد أشار الإمام أبو إسحاق

(1) انظر: نظريّة التّكامل المعرفي عند ابن خلدون، النجار، ص 148.

الشاطبي إلى التّكامل بين الكليّات الشرعية المأخوذة من الشريعة والكليّات العقليّة المأخوذة من الوجود بجامع وضعيّة الشريعة والوجود، والواضع للشريعة والوجود هو الله تعالى، قال الشاطبيّ: «هذا، وإن كانت[1] وضعية لا عقليّة، فالوضعيات قد تجاري القطعيات في إفادة العلم القطعيّ... وأيضا فإنّ الكليّات العقليّة مقتبسة من الوجود، وهو أمر وضعيّ لا عقليّ، فاستوت مع الكليّات الشرعيّة بهذا الاعتبار، وارتفع الفرق بينهما»[2]

هذا، ويمكن الاستدلال على التّكامل المعرفي في التراث الإسلامي بعدّة شواهد، والدّخول عليه من عدّة منافذ، لكنه ليس أدلّ على فكرة التّكامل في التّراث من تصنيفات المسلمين للعلوم، وقد لاحظ كثير من النّقاد والمفكرين المعاصرين العلائق والوشائج الموجودة بين العلوم في التراث من خلال تقاسيم العلوم، وربطوا بين فكرة التّكامل المعرفي وتقاسيم العلوم، ومن هؤلاء المفكرين والنّقاد: طه جابر العلواني وطه عبد الرحمان، وعبد المجيد النّجار.

أمّا طه عبد الرحمان فقد لاحظ عند الكلام على تصنيف العلوم أنّ التصنيفات وإن اختلفت في المعايير والأهداف الموجهة لها فإنها «توضح كامل التوضيح النزعة التكامليّة التي كانت تطبع النظريّة التراثيّة للمعرفة»[3].وأردف يقول: «فقد كانت هذه النظريّة مبنيّة على الاقتناع التامّ بتقارب العلوم وتشابهها، وبفائدة ترتيبها حتى تبرز علاقات هذا التقارب والتّشابه»[4].

ويلاحظ على قول طه عبد الرحمان أنّه قاله بعد ذكره لتصانيف العلوم، ومن هذه

(1) الضمير عائد على أصول الشريعة.

(2) الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ، (1/ 77-78)، تحقيق: محمد عبد الله دراز، دار الفكر العربي.

(3) تجديد المنهج في تقويم التراث، د.طه عبد الرحمن، ص 89، المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء – المغرب، ط4.

(4) تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص 89 – 90.

التّصانيف المذكورة ما هو محسوب على الاتجاه التقليدي في التّصنيف أو الاتجاه الفلسفي[1]، ويذكر بعض النّقاد أنّ من أسس التّصنيف في الاتجاه التقليدي الثنائيّة التفاضليّة التفاصليّة بين العلوم المنافية للتّكامل والتّداخل، ثنائيّة عناديّة تُقابَل فيها العلوم العقليّة بالعلوم النقليّة والعلوم النظريّة بالعلوم العمليّة وعلوم الأوائل بالعلوم الشرعيّة[2]؛ وبعض هذه التّصانيف هجين اعتمد تقسيم أرسطو ثمّ زاد عليه العلوم الواقعة في الملّة الإسلاميّة فنتج تركيب هجين ملفّق لاعتماده على أسس متباينة.

وأمّا طه جابر العلواني فقال بعد أن أورد تقسيم ابن تيميّة للعلوم[3]: «يبني ابن تيميّة على

(1) انظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص 89؛ وقارن مع المقدمة التي كتبها الدكتور إحسان عبّاس عند تحقيقه لرسالة ابن حزم في مراتب العلوم حيث بيّن طريقة التصنيف الفلسفيّة في التراث الإسلامي وذكر موقع تصنيف ابن حزم منها وتميّزه عليها؛ رسائل ابن حزم، رسالة مراتب العلوم، مقدمة المحقّق، ص 7 وما بعدها، تحقيق د. إحسان عباس، المؤسسة العربيّة للدراسات والنّشر: بيروت، ط2: 1987 م.

(2) انظر: الإمام ابن حزم ومنهجيته في التعامل مع مختلف العلوم ومدى صلاحيتها لأسلمة المعارف الإنسانيّة، حسن بن إبراهيم الهنداوي، ص 183، مجلّة الإسلام في آسيا، العدد الخاص الثاني، جوان 2011م.

(3) قال ابن تيميّة: «الْعُلُومُ وَالْأَقْوَالُ عَقْلِيٌّ وملي وَشَرْعِيٌّ؛ فَالْعَقْلُ الْمَحْضُ مِثْلَ مَا يَنْظُرُ فِيهِ الْفَلَاسِفَةُ مِنْ عُمُومِ الْمَنْطِقِ وَالطَّبِيعِيِّ وَالْإِلَهِيِّ؛ وَلِهَذَا كَانَ فِيهِمْ الْمُشْرِكُ وَالْمُؤْمِنُ والملي مِثْلَ مَا يَنْظُرُ فِيهِ الْمُتَكَلِّمُ مِنْ إثْبَاتِ الصَّانِعِ وَإِثْبَاتِ النُّبُوَّاتِ وَالشَّرَائِعِ. فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ مُتَّفِقُونَ عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إلَهَ إلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ وَلَكِنَّهُمْ فِي رَسَائِلِهِمْ وَمَسَائِلِهِمْ لَا يَلْتَزِمُونَ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَفِيهِمْ السُّنِّيُّ وَالْبِدْعِيُّ وَيَجْتَمِعُونَ هُمْ وَالْفَلَاسِفَةُ فِي النَّظَرِ فِي الْأُمُورِ الْكُلِّيَّةِ مِنْ الْعِلْمِ وَالدَّلِيلِ وَالنَّظَرِ وَالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ وَالْمَعْلُومَاتِ لَكِنَّهُمْ أَخَصُّ بِالنَّظَرِ فِي الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ مِنْ الْفَلَاسِفَةِ وَأَبْسَطُ عِلْمًا وَلِسَانًا فِيهِ؛ وَإِنْ شَرَكَهُمْ الْفَلَاسِفَةُ فِي بَعْضِهِ كَمَا أَنَّ الْفَلَاسِفَةَ أَخَصُّ بِالنَّظَرِ فِي الْأُمُورِ الطَّبِيعِيَّةِ؛ وَإِنْ شَرَكَهُمْ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي بَعْضِهِ. وَالشَّرْعِيُّ مَا يَنْظُرُ فِيهِ أَهْلُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. ثُمَّ هُمْ إمَّا قَائِمُونَ بِظَاهِرِ الشرع فَقَطْ كَعُمُومِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ فِي الْعِلْمِ =

تصنيفه هذا للعلوم والمعارف والذي لم نطّلع عليه عند سابقيه فكرة إلغاء الثنائيّة التي شاعت وسيطرت دون مبرّر وهي ثنائيّة العقل والنّقل والفصام المفتعل بينهما»[1].

وذكر حسن بن إبراهيم الهنداوي تقسيم ابن حزم للعلوم[2]، ثمّ قال مستنتجا: «وفي هذا يتجلّى لنا سعة إحاطة ابن حزم بالعلوم، والفهم الدقيق للمعارف التي أحاط بها علما، ولذلك كانت له قدرة فائقة على تصنيفها تصنيفا تختفي فيه النظرة التقابليّة بين العلوم، بل تحضّ على التعاون بين أصحاب العلوم المختلفة، لأنّ العلوم تتداخل فيما بينها من وجهة نظر حزميّة»[3].

وهذا التقسيم يتجاوز التقسيم الفلسفي التقليدي القائم على ثنائية العلوم النظريّة والعلوم العمليّة، ولا يلتفت إليها، ويعيد ترتيبها وفق ثنائيّة المنفعة والمضرّة، فيدرج علوم الأوائل من المنطق والفلسفة ضمن العلوم النافعة، ويفاضل بين العلوم في المنفعة، فأفضل العلوم أنفعها للإنسان في أخراه؛ و هذا التّصنيف يستند على التّقسيم الشرعي للعلوم، وفي القرآن والسنّة ما يدلّ على هذا التّقسيم، ففي القرآن الكريم نصّ صريح يدلّ على التقسيم

---

= بِمَنْزِلَةِ الْعِبَادِ الظَّاهِرِينَ فِي الْعِبَادَةِ. وَإِمَّا عَالِمُونَ بِمَعَانِي ذَلِكَ وَعَارِفُونَ بِهِ فَهُمْ فِي الْعُلُومِ كَالْعَارِفِينَ مِنْ الصُّوفِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ» مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، (20/ 62 – 63) جمع و ترتيب: عبد الرحمان بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1425 ه – 2004م.

(1) مقدمة طه جابر العلواني لكتاب: تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، إبراهيم عقيلي ص 52– 53، المعهد العالمي للفكر الإسلامي(سلسلة إسلامية المعرفة)، ط1: 1415ه – 1994م.

(2) يقسم ابن حزم العلوم على أساس المنفعة الدنيوية والأخروية، يقول ﵀:«إذ حقيقة العلم هو ما قلنا إنه يطلبه لينتفع به طالبه، وينتفع به غيره في داره العاجلة وداره الآجلة» رسالة مراتب العلوم، رسائل ابن حزم، (4/ 75 – 76)؛ و يقول أيضا: «فمن طلب علماً من ذلك لينتفع به الناس في القسمة والعلاج وحساب مقابلتهم فهو مأجور. وتعلم هذا المقدار فرض على الكفاية». رسالة التلخيص لوجوه التخليص، رسائل ابن حزم، (3/ 164).

(3) الإمام ابن حزم ومنهجيته في التعامل مع مختلف العلوم ومدى صلاحيتها لأسلمة المعارف الإنسانيّة، حسن بن إبراهيم الهنداوي، ص 186.

الحزمي، قال الله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾. (البقرة/ 102).

وتصنيف الإمام أبي إسحاق الشاطبي[1] للعلوم يتجاوز فيه التصنيف الفلسفي، ويقترب من تصنيف ابن حزم، وإن عبّر عنه الشاطبي بعبارات مختلفة[2]، لكن الذي يهمّ في

(1) خلاصة تصنيف الشاطبيّ تقسيم العلم ما هو من صلب العلم، ومنه ما هو ملح العلم لا من صلبه، ومنه ما ليس من صلبه ولا ملحه.

فصلب العلم هو الأصل والمعتمد، والذي عليه مدار الطلب، وإليه تنتهي مقاصد الراسخين، وذلك ما كان قطعيا أو راجعا إلى أصل قطعي، والشريعة المباركة المحمدية منزلة على هذا الوجه، ولذلك كانت محفوظة في أصولها وفروعها، لأنها ترجع إلى حفظ المقاصد التي بها يكون صلاح الدارين، وهي الضروريات، والحاجيات ، والتحسينات، وما هو مكمل لها، ومتمم لأطرافها، وهي أصول الشريعة، وقد قام البرهان القطعي على اعتبارها، وسائر الفروع مستندة إليها، فلا إشكال في أنها علم أصيل راسخ الأساس ثابت الأركان، ولصلب العلم خواص ثلاث بهن يمتاز عن غيره، هي: العموم والاطراد، والثبوت من غير زوال، وكون العلم حاكما لا محكوما عليه بمعنى كونه مفيدا لعمل يترتب عليه مما يليق به. وملح العلم: ما لم يكن قطعيا، ولا راجعا إلى أصل قطعي، بل إلى ظني، أو كان راجعا إلى قطعي إلا أنه تخلف عنه خاصة من تلك الخواص أو أكثر من خاصة واحدة.

ما ليس من صلب العلم ولا من ملحه: وهو ما ليس من مما صح كونه من العلوم المعتبرة، والقواعد المرجوع إليها في الأعمال والاعتقادات، أو كان منهضا إلى إبطال الحق وإحقاق الباطل على الجملة، فهذا ليس بعلم لأنه يرجع على أصله بالإبطال فهو غير ثابت، ولا حاكم، ولا مطرد أيضا، ولا هو من ملحه. انظر: الموافقات، الشاطبي، (1/ 77 و ما بعدها).

(2) فصلب العلم عند الشاطبي هو ما يتخذ معتمدا في عمل أو اعتقاد. انظر: الموافقات، الشاطبي، =

هذا المقام أن نورد ما في التقسيم من الإشارة إلى التكامل المعرفي. قد مضى الكلام على ما في تقسيم الشاطبي من الإشارة إلى التّكامل بين العلوم الشرعية والعلوم العقليّة بجامع وضعيّة الشريعة والوجود المقتبس منهما العلوم الشرعيّة والعقليّة، والواضع للشريعة والوجود هو الله تعالى، وقد سقنا حينها قول الشاطبيّ: «هذا، وإن كانت[1] وضعية لا عقليّة، فالوضعيات قد تجاري القطعيات في إفادة العلم القطعيّ...وأيضا فإنّ الكليّات العقليّة مقتبسة من الوجود، وهو أمر وضعيّ لا عقليّ، فاستوت مع الكليّات الشرعيّة بهذا الاعتبار، وارتفع الفرق بينهما»[2]؛ و نزيد إلى هذا ما ذكره الشاطبي أثناء الكلام على أمثلة تدخل ضمن ما سمّاه بملح العلم و هو الذي تستحسنه العقول، لكنّه دون صلب العلم في المنزلة[3]، قال الشاطبيّ: «حمل بعض العلوم على بعض في بعض قواعده، حتى تحصل الفتيا في أحدها بقاعدة الآخر، من غير أن تجتمع القاعدتان في أصل واحد حقيقي، كما يحكى عن الفراء النحوي أنّه قال: من برع في علم واحد سهل عليه كلّ علم. فقال له محمد بن الحسن القاضي –وكان حاضرا في مجلسه ذلك، وكان ابن خالة الفراء–: فأنت قد برعت في علمك، فخذ مسألة أسألك عنها من غير علمك: ما تقول فيمن سها في صلاته، ثم سجد لسهوه فسها في سجوده أيضا؟ قال الفراء لا شيء عليه. قال: وكيف؟ قال: لأنّ التصغير عندنا لا يصغر، فكذلك السهو في سجود السّهو لا يسجد له، لأنّه بمنزلة تصغير التّصغير، فالسجود للسّهو هو جبر للصلاة، والجبر لا يجبر، كما أن التّصغير لا يصغر. فقال القاضي: ما حسبت

=(1/ 85). ويلتقي صلب العلم مع العلم النافع عند ابن حزم في كون النافع من العلوم ما يبنى عليه اعتقاد صحيح وعمل صالح.

(1) الضمير عائد على أصول الشريعة.

(2) الموافقات، أبو إسحاق الشاطبيّ، (1/ 77–78).

(3) قال الشاطبي مفاضلا بين صلب العلم وملحه: «فهذه أمثلة ترشد النّاظر إلى ما وراءها حتى يكون على بينة فيما يأتي من العلوم ويذر، فإن كثيرا منها يستفز الناظر استحسانها ببادئ الرأي، فيقطع فيها عمره، وليس وراءها ما يتخذ معتمدا في عمل ولا اعتقاد، فيخيب في طلب العلم سعيه، والله الواقي». الموافقات، الشاطبي، (1/ 85).

أنّ النّساء يلدن مثلك. فأنت ترى ما في الجمع بين التّصغير والسّهو في الصلاة من الضعف، إذ لا يجمعهما في المعنى أصل حقيقي، فيعتبر أحدهما بالآخر. فلو جمعهما أصل واحد، لم يكن من هذا الباب، كمسألة الكسائي مع أبي يوسف القاضي بحضرة الرشيد. روي أن أبا يوسف دخل على الرشيد ، والكسائي يداعبه ويمازحه، فقال له أبو يوسف: هذا الكوفي قد استفرغك، وغلب عليك. فقال: يا أبا يوسف إنه ليأتيني بأشياء يشتمل عليها قلبي. فأقبل الكسائي على أبي يوسف فقال: يا أبا يوسف هل لك في مسألة؟ فقال: نحو أم فقه. قال: بل فقه. فضحك الرشيد حتى فحص برجله، ثم قال: تلقي على أبي يوسف فقها؟ قال: نعم. قال: يا أبا يوسف ما تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار، وفتح أن؟ قال: إذا دخلت طلقت. قال: أخطأت يا أبا يوسف. فضحك الرشيد، ثم قال: كيف الصواب؟ قال: إذا قال أن فقد وجب الفعل، ووقع الطلاق، وإن قال إن فلم يجب، ولم يقع الطلاق. قال: فكان أبو يوسف بعدها لا يدع أن يأتي الكسائي. فهذه المسألة جارية على أصل لغوي لا بد من البناء عليه في العلمين».

ويلاحظ على كلام الشاطبي ملاحظتان: أمّا الملاحظة الأولى فإن الشاطبي لم يذكر حين أورد قصّة الفراء التي جاء بها في سياق التّمثيل لملح العلم أنّ العلم الذي عبّر عنه الفراء في مسألة السّهو في سجود السّهو يتعارض مع ملح العلم، بل قال إنّ الآليّة المنهجيّة التي استعملها الفراء لا تناسب علم الفقه ولا تصلح له، بل هي آليّة خاصّة بعلم الصّرف؛ وقد ذكرنا في تعريف التّكامل المعرفي أنّ التكامل له معنيان، أحدهما سلبي، وهو أن لا تناقض العلوم بعضها بعضا، من حيث المضامين، أو من حيث الوسيلة التي يقع بها تحصيل العلوم؛ فينبغي استحضار هذا المعنى هنا، مع استحضار أنّ بعض اتجاهات التصنيف قائمة على العناديّة و التنافر بين العلوم، فحيث قلنا بالتّكامل بالمعنى السلبي، فإنّنا نسجل موقفا من تلك الاتجاهات؛ والشّاطبي نفسه قد ذكر خصائص ملح العلم، ومنها أنّ ملح العلم ما: «يستفز العقل ببادئ الرأي والنظر الأول، من غير أن يكون فيه إخلال بأصله، ولا بمعنى غيره، فإذا كان هكذا صح أن يعد في هذا القسم»[1]. فالإخلال بأصل من أصول العلم

(1) الموافقات، الشاطبي، (1/ 79).

كفيل بإخراج العلم من دائرة الملح ولحوقه بدائرة ما ليس من صلب العلم ولا من ملحه. وقال في موضع آخر: «الملح هي التي تستحسنها العقول، وتستملحها النفوس، إذ ليس يصحبها منفر، ولا هي مما تعادي العلوم». فالتأمّل في القيود السلبيّة المذكورة في كلام الشاطبي يستنتج بأنّ الملح تتكامل مع صلب العلم من جهة السلب، أي من عدم التنافر والمنافاة بينها.

والملاحظة الثانية أنّ قصّة الكسائي جاء بها الشاطبي في سياق الاستدراك على قصّة الفراء، لإظهار الفرق بين المثالَيْن، من جهة أنّ جواب الكسائي على المسألة بناه على آليّة منهجيّة صالحة في علم النّحو وعلم الفقه، ولذلك قال الشاطبي: «فهذه المسألة جارية على أصل لغوي لا بد من البناء عليه في العلميْن». وبهذا ظهر الفرق بين قصّة الفراء التي يمثّل بها على ملح العلم، وقصّة الكسائي التي تصلح مثالا على صلب العلم، ويصحّ التمثيل بها أيضا على التّكامل بالمعنى الإيجابي حيث وقع فيها التفاعل بين علميْن من ناحية الآليات المنهجيّة.

## المبحث الثاني
## تصنيف ابن خلدون:
## أسسه وإبرازه للتكامل المعرفي

1) **الوصف**: قسم ابن خلدون العلوم قسمة ثنائيّة[1]: فردّدها بين العقليّ الطبيعيّ والنقليّ الوضعيّ:

**القسم الأوّل من العلوم**: طبيعي للإنسان من حيث إنه ذو فكر، وعن هذا الفكر تنشأ العلوم؛ ثمّ للفكر فعل آخر - إذا رغب في تحصيل ما ليس عنده من الإدراكات – وهو الرجوع إلى من سبقه بعلم، أو زاد عليه بمعرفة أو إدراك، فينظر فيها في تلك العلوم السابقة بفكره، ويهتدي بمداركه البشرية إلى موضوعاتها ومسائلها وأنحاء براهينها ووجوه تعليمها،

(1) المقدمة – بتصرّف–، عبد الرحمان بن خلدون، (5/ 191 وما بعدها)، (5 / 224 و ما بعدها)، تحقيق: عبد السلام الشدادي، المركز الوطني للبحث العلمي، الدار البيضاء – المغرب،ط1، 2005م.

حتى يقفه نظره وبحثه على الصواب من الخطإ فيها، من حيث هو إنسان ذو فكر وهذه العلوم غير مختصة بملّة، بل يوجد النظر فيها لأهل الملل كلهم، ويستوون في مداركها ومباحثها. وهي موجودة في النوع الإنساني، منذ كان عمران الخليقة. **وتسمى علوم الفلسفة والحكمة.**

**أمّا القسم الثاني** من العلوم فما كان مستندا إلى الخبر عن الواضع الشرعي ولا مجال فيها للعقل، إلا في إلحاق الفروع من مسائلها بالأصول، لأن الجزئيات الحادثة المتعاقبة، لا تندرج تحت النقل الكلي بمجرد وضعه، فتحتاج إلى الإلحاق بوجه قياسي. إلا أن هذا القياس يتفرع عن الخبر، بثبوت الحكم في الأصل، وهو نقلي، فرجع هذا القياس إلى النقل لتفرعه عنه. وأصل هذه العلوم النقلية كلها هي الشرعيات، من الكتاب والسنة التي هي مشروعة لنا من الله ورسوله، وما يتعلق بذلك من العلوم. والعلوم النقلية كلها مختصة بالملة الإسلامية وأهلها، وإن كانت كل ملة على الجملة لا بد فيها من مثل ذلك، فهي مشاركة لها في الجنس البعيد من حيث إنها علوم الشريعة المنزلة من عند الله تعالى على صاحب الشريعة المبلغ لها. وأمّا على الخصوص فمباينة لجميع الملل لأنها ناسخة لها. وكل ما قبلها من علوم الملل فمهجورة، والنظر فيها محظور.

**وعلوم الفلسفة والحكمة أربعة**: الأول علم المنطق، والثاني العلم الطبيعي، والثالث العلم الإلهي، والرابع علم التعاليم. وتتفرع هذه العلوم إلى فروع، فمن فروع العلم الطبيعي علم الطب والفلاحة والسّحر والكيمياء، ومن فروع علم التعاليم علم العدد، وعلم الهيئة وعلم الهندسة وعلم الموسيقى.

**والعلوم النقليّة الوضعيّة هي**: علم التفسير، وعلم القراءات، وعلوم الحديث، وعلم أصول الفقه، وعلم الفقه، وعلم العقائد، وعلم الكلام؛ يتبع العلوم النقليّة علم اللغة، وعلم النحو، وعلم البيان، وعلم الأدب. ولبعض هذه العلوم فروع.

### 2) أسس التصنيف الخلدوني

ليست تقاسيم العلوم مجردّ سرد بيبليوغرافي للعلوم، ومحض وصف لها، بل لكلّ تصنيف دوافع وأسباب غائيّة، ولا يخلو تصنيف من أسس يبنى عليها، ومن أهمّ أسباب

اختلاف التّصانيف الاختلاف في الأسس والمنطلقات.

وتصنيف ابن خلدون يعلن فيه ابتداء أنّه ليس بصدد تطبيق نظريّة موحدة شاملة مطلقة عن قيود الزمان والمكان لتصانيف العلوم، قال ابن خلدون: «الفصل الرابع في أصناف العلوم الواقعة في العمران لهذا العهد: اعلم أنّ العلوم التي يخوض فيها البشر ويتداولونها في الأمصار، تحصيلاً وتعليماً»[1]، فقيّد تصنيفه بقيود الزمان حين قال: «أصناف العلوم الواقعة في العمران لهذا العهد»، وقيده بقيود المكان فقال: «العلوم التي يخوض فيها البشر ويتداولونها في الأمصار، تحصيلاً وتعليماً». والأمصار المدن والبلدان، والمراد بها المدن والبلدان المعلومة؛ ويصحّ بناء على هذا أن نقول إنّ ابن خلدون أبقى تصنيفه هذا مفتوحا قابلا للتعديل والتطوير والتغيير، وكذلك الحال بالنسبة لكلّ تصنيف كان أو سيكون؛ لأنّ النسبيّة المفهومة من تقييد التقسيم بالزمان والمكان تعني أنّ البيئات تتغير زمانا ومكانا، وقد تنشأ بتغيرها علوم جديدة، أو تضمحلّ علوم كانت، فلا سبيل إلّا إلى وضع التصنيف في مجاله الزماني والمكاني؛ والمحاولون لاكتشاف نّظرية موحدة وشاملة للتّصنيف يعلنون في بعض أبحاثهم حول النظريّة الشاملة للتصنيفات عن صعوبة هذا المسعى، وعن عدم وجود النّظرية الشّاملة إلى وقت كتابة ما كتبوا[2].

(1) المقدمة، ابن خلدون، (2/ 358).

(2) يقول دانيال باروشيا أحد الباحثين في جامعة ليون 3 الفرنسية: «أقول بعبارة أخرى لا يوجد إلى الآن نظرية موحدة للتّصنيفات».

*La notion de classification chez Auguste Comte et l'idée d'une théorie générale des classifications / Daniel Parrochia (Université Jean Moulin - Lyon III -).*

بحث مأخوذ من الانترنت.

وقد كانت هناك محاولات للتصنيف ادعى أصحابها أو ادعي لها الشّمول بحيث لا يخرج أي علم عنها كان أو سيكون كتقسيم أرسطو و تقسيم بيكون الذي صنف فيه علوما تكون بعده، و هذه التّصنيفات على اختلاف أسسها تجاوزها مَنْ تجاوزها، و وضعت تقاسيم أخرى للعلوم بديلة عنها، كتقسيم كونت ، و لم تفتأ تظهر محاولات للتقسيم تتجاوز الموجود، ومن ذلك كتاب بعنوان:

اعتمد عبد الرحمان ابن خلدون في التّصنيف المنهج الاستقرائي القائم على تتبع واستقراء العلوم الواقعة في مجال زماني ومكاني محدود، وقد حدّ بنفسه هذا المجال على ما فهم من كلامه، و الغاية من استعمال المنهج الاستقرائي الوصول إلى معرفة مدى مطابقة ما في الذهن مع ما في الواقع، وهذا المنهج المتبع في التصنيف يخالف المنهج الاستنباطي الذي اتبعه من صنّف العلوم الممكنة عقلا بصرف النّظر عن الواقع.

ومن الأسس المهمّة لهذا التّصنيف انطلاقه من نظرة توحيديّة، فالثنائيّة بين العقل والنقل ليست تقابليّة عناديّة، بل هو تنوّع نتج عن تنوّع مصادر المعرفة ووسائلها، قال الدكتور عبد المجيد النّجار: «هذا التقسيم الثنائي لا يعدو أن يكون قائما على اعتبار وسيلة التحصيل بين عقل ونقل»[1]. وذكر ابن خلدون ما يشير إلى أنّ ثنائيّة تصنيفه مبنيّة على تنوّع وسائل المعرفة ومصادرها، قال : «فيكون الفكر راغباً في تحصيل ما ليس عنده من الإدراكات، فيرجع إلى من سبقه بعلم، أو زاد عليه بمعرفة أو إدراك، أو أخذه ممن تقدمه من الأنبياء الذين يبلغونه لمن تلقاه، فيلقن ذلك عنهم، ويحرص على أخذه و علمه»[2]. فأشار بقوله: «فيكون الفكر راغباً في تحصيل ما ليس عنده من الإدراكات، فيرجع إلى من سبقه بعلم» إلى علوم الفلسفة، وأنّ طريق الإنسان إليها الفكر؛ وأشار بقوله: «أو أخذه ممّن تقدمه من الأنبياء إلى العلوم النقليّة، وأنّ طريق الإنسان إليها الأخذ عن الأنبياء».

### 3) فوائد التصنيف الخلدوني

تذكر للتصنيفات فوائد، من أهمّها دلالة المتعلّم على العلوم القائمة ليتوجّه إلى تحصيلها من أهلها، ومنها أيضا إبراز مراتب العلوم وإظهار العلاقات الموجودة بينها، كتمييز الوسائل والمقدمات والآلات عن المقاصد والغايات، ومنها أيضا فتح المجال لظهور علوم جديدة انطلاقا من العلوم الموجودة، ومنها أنّ تصنيف العلوم ممّا تعتمد عليه الجامعات في تقسيم الأقسام و التخصّصات، وهو أيضا مستند التّصنيف المكتبي، فخطة ديوي العشريّة تأسست

=«nouvelle classification des sciences». لكاتبه أدريان نافيل.

(1) نظريّة التّكامل المعرفي عند ابن خلدون، عبد المجيد النّجار، ص 158.

(2) المقدمة، ابن خلدون، (5/ 183).

على تصنيف فرانسيس بيكون[1]. وهذه الفوائد يساهم تصنيف ابن خلدون فيها مع التصنيفات الأخرى الموجودة. إنّه ممّا لا شكّ فيه أن بعض هذه الفوائد كان الدافع لابن خلدون إلى تصنيف العلوم، قال فتحي حسن الملكاوي بعد أن ذكر تصنيفات منها تصنيف ابن خلدون: «إنّها انطلقت من النّظر الواقعيّ إلى العلوم التي نشأت في البيئة الإسلاميّة، وتنظيمها في هيكل تصنيفي يخدم الأغراض التربويّة التّعليميّة»[2].

### 4) موقعه في الخريطة المعرفية

الدارسون لتصنيفات العلوم في التراث الإسلامي لاحظوا أنّ مصنّفي العلوم منقسمون إلى تيارين رئيسين: تيار الفلاسفة الإسلاميين الذين قلّدوا تصنيف أرسطو[3]، وتيار متحرّر من تقليد أرسطو منطلق من البيئة الإسلاميّة في تقسيمه، وابن خلدون في تصنيفه للعلوم، لم يكن مقلّدا للتصنيف الأرسطي القائم على أساس نظريّ ومعيار التّجريد، بل انطلق من الواقع في تصنيفه غير ملتفت إلى تقسيم الفلاسفة[4].

### 5) التكامل المعرفي في تصنيف ابن خلدون

العلوم عند ابن خلدون ترجع إلى الفكر الطبيعي الموجود في الإنسان بوصفه إنسانا، أو إلى الأخذ عن الأنبياء الذين تلقوا الوحي من عند الله تعالى واهب الفكر والعقل للإنسان، فلا تتفاصل العلوم عنده بل تتكامل، ولا أدلّ على هذا من وصف ابن خلدون للروابط الموجودة بين العلوم، فالعلوم النقليّة كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي، واستنادها إلى الخبر هو جهة اتّحادها. فإلحاق العقل الفروع من مسائل العلوم بالأصول الخبريّة في علم

(1) انظر: مصادر الدراسات الإسلامية المرعشلي ص، تاريخ الفلسفة الحديثة يوسف كرم ص 44،

(2) منهجية التكامل المعرفي – مقدمات في المنهجيّة الإسلاميّة–، فتحي حسن الملكاوي، ص 35، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1: 1432ه–2011م.

(3) قسم أرسطو العلوم إلى ثلاثة أقسام: العلوم النظرية: وهي الرياضيات، وعلم الطبيعة، وعلم الإلهيات؛ والعلوم العملية. انظر: أرسطو الفرد إدوارد تايلور، ص26، ترجمة د. عزت قرني، دار الطليعة: بيروت – لبنان، ط1، 1992 م.

(4) منهجية التكامل المعرفي، فتحي حسن الملكاوي، ص 35.

الفقه لا يجعل الفقه مفصولا عن العلوم الخبريّة البحتة، لأن الجزئيات الحادثة المتعاقبة، لا تندرج تحت النقل الكلي بمجرد وضعه، فتحتاج إلى الإلحاق بوجه قياسي. وهذا القياس يتفرّع عن الخبر، بثبوت الحكم في الأصل، وهو نقلي، فرجع هذا القياس إلى النقل لتفرعه عنه، فناسب أن يكون الفقه على هذا من العلوم النّقليّة. والعلوم النقليّة عنده خادمة لغاية محدّدة هي: معرفة أحكام الله تعالى المفروضة، وهي مأخوذة من الكتاب والسنة بالنص أو بالإجماع أو بالإلحاق، فلا بدّ من النظر في الكتاب لمعرفة التّكاليف، وعن النّظر في الكتاب نشأت علوم القرآن من تفسير وغيره من العلوم، وهكذا يتدرّج ابن خلدون في ترتيب العلوم النقليّة المؤدية إلى الغاية المذكورة وهي معرفة التّكاليف ليتمكن المكلف من العمل بها تاليا.

بل إنّه يذكر العلم في النقليات، ثم يعيد ذكره في العقليّات ويجعله عابرا للحقليْن، كعلم الفرائض الذي ذكره في العلوم النقلية وذكره في العلوم العقليّة لجمعه بين علميّن: المواريث وهي أحكام فقهيّة وعلم الحساب وهو علم عقليّ[1].

## المبحث الثالث
## الفوارق بين تصنيف ابن خلدون والتّصنيفات المخالفة

يختلف تقسيم ابن خلدون عن غيره من التصنيفات، ويلتقي معها

- **من حيث الوصف والشكل**: فالقسمة الخلدونية قائمة على ثنائيّة العقل والنقل باعتبارهما وسائل للمعرفة كما مرّ، فتلتقي من هذه الحيثية مع كلّ تقسيم ثنائيّ كتقسيم ابن حزم القائم علة ثنائيّة المنفعة والمضرّة، وتختلف عن كل تقسيم غير ثنائيّ، كالتقاسيم الثلاثيّة، ومنها تقسيم الشاطبي حيث ينقسم العلم إلى صلبٍ وملحٍ وما ليس من صلب العلم ولا ملحه.
- **من حيث الأسس**: يلتقي التقسيم الخلدونيّ مع كلّ تقسيم ينطلق من البيئة الإسلاميّة،

(1) نظريّة التكامل المعرفي، عبد المجيد النّجار، ص 158 -159.

بالتشوّف إلى العلوم المعرفة بالتكاليف، المؤدية إلى العمل المنجي في الآخرة، وجعلها أعلى العلوم في سلّم التّرتيب، ثمّ التدرّج منها إلى العلوم الخادمة لها. ويختلف التقسيم الخلدونيّ مع كلّ تقسيم يجعل التجريد غايته، فيكون أكثر العلوم تجريدا أعلاها في سلّم الترتيب، كتقسيم الفلاسفة، وكذلك الحال بالنسبة للتقاسيم التي أوغلت في الواقعيّة بحيث جعلت كلّ العلوم مكتسبة بالاستقراء، حتى الرياضيات التي نغفل -كما يزعم أنصار هذا التقسيم- عادة أصله الاستقرائي، وهذا التقسيم قائم على إنكار كلّ وجود لا يقع تحت الحسّ، فلا يمكن أن يكون موضوعا لعلم، فهذا التقسيم وهو تقسيم أوجست كونت على طرف النقيض مع التقسيم الأرسطي النّظري.

▪ **من حيث إبراز التكامل المعرفي**: التقسيم الخلدوني تقسيم قائم على إبراز العلاقات بين العلوم، وإظهار احتياج بعضها لبعض، وخدمة بعضها لبعض، فتكامل العلوم في التقسيم الخلدوني وصل إلى حدّ الاندماج والتفاعل حيث انصهر علما المواريث والحساب في علم واحد.

# الخاتمة

خلص هذا البحث إلى النتائج الآتية:

1) التصنيف هو جمع وترتيب الأشياء المتشابهة في أقسام تبعا للصفات المتشابهة، وفصل بعضها عن بعض حسب درجات تباينها.

2) تصنيف العلوم معناه تصنيف القواعد و المسائل، لا تصنيف الإدراكات والملكات.

3) علم تصنيف العلوم هو العلم الذي يبحث في تقسيم المعارف المدوّنة إلى أنواع تقسيما يرسم حدودا بين العلوم الخاصّة، بحيث يحصل تمييزُ القواعد الأساسيّة لكلّ واحد من العلوم، ويشير في الوقت نفسه إلى العلاقات التي توحّد بينها.

4) التكامل بين العلوم له جانبان: سلبي وإيجابي؛ أمّا التّكامل بالمعنى السلبيّ فهو أن لا يناقض بعضها بعضا، من حيث المضامين، أو من حيث الوسيلة التي يقع بها تحصيل العلوم؛ والتكامل بالمعنى الإيجابي أن يكون بينها تداخل بحيث تلتقي وتتشابه في بعض المضامين أو بعض الآليات المنهجيّة.

5) أدرك علماء الإسلام ضرر الإفراط في التخصّص وأنّ منزلته دون منزلة التّكامل المعرفيّ، وحذّروا من عواقب سلوك هذا الطريق، وأرشدوا المتعلّم إلى الأخذ من كلّ علم، وأنّه يكفي المتعلّم أن يصل إلى رتبة المشارك في العلوم.

6) الأصل الذي انطلق منه المسلمون في بناء التكامل المعرفي بدل الثنائية العناديّة بين العقل و النّقل أو الدين والعلم هو الإيمان بأنّ حقائق الوحي لا تعارض ما ينتهي إليه العقل من العلوم، فمنزل الوحي وواهب العقل وخالق الكون هو الله وحده، فمن المحال أن يأتي في الوحي ما يناقض أو يعارض الحقائق العقليّة أو العلميّة هذا.

7) يمكن الاستدلال على التّكامل المعرفي في التراث الإسلامي بتصنيفات المسلمين للعلوم، وقد لاحظ كثير من النّقاد والمفكرين المعاصرين العلائق والوشائج الموجودة بين

العلوم في التراث من خلال تقاسيم العلوم، وربطوا بين فكرة التّكامل المعرفي وتقاسيم العلوم.

8) قسم ابن خلدون العلوم قسمة ثنائيّة: فردّدها بين العقليّ الطبيعيّ والنقليّ الوضعيّ.

9) تصنيف ابن خلدون يعلن فيه ابتداء أنّه ليس بصدد تطبيق نظريّة موحدة شاملة مطلقة عن قيود الزمان والمكان لتصانيف العلوم بل أبقى تصنيفه هذا مفتوحا قابلا للتعديل والتطوير والتغيير، وكذلك الحال بالنسبة لكلّ تصنيف كان أو سيكون.

10) من الأسس المهمّة لتصنيف ابن خلدون انطلاقه من نظرة توحيديّة، فالثنائيّة بين العقل والنقل ليست تقابليّة عناديّة، بل هو تنوّع نتج عن تنوّع مصادر المعرفة ووسائلها.

11) تذكر للتصنيفات فوائد، من أهمّها دلالة المتعلّم على العلوم القائمة ليتوجّه إلى تحصيلها من أهلها، ومنها أيضا إبراز مراتب العلوم وإظهار العلاقات الموجودة بينها، كتمييز الوسائل والمقدمات والآلات عن المقاصد والغايات، وإنّه ممّا لا شكّ فيه أن هذه الفوائد كانت الدافع لابن خلدون إلى تصنيف العلوم.

12) ابن خلدون في تصنيفه للعلوم، لم يكن مقلّدا للتصنيف الأرسطي القائم على أساس نظريّ ومعيار التّجريد، بل انطلق من الواقع في تصنيفه غير ملتفت إلى تقسيم الفلاسفة.

13) العلوم عند ابن خلدون ترجع إلى الفكر الطبيعي الموجود في الإنسان بوصفه إنسانا، أو إلى الأخذ عن الأنبياء الذين تلقوا الوحي من عند الله تعالى واهب الفكر والعقل للإنسان، فلا تتفاصل العلوم عنده بل تتكامل.

14) يختلف تقسيم ابن خلدون عن غيره من التصنيفات، ويلتقي معها من حيث الوصف والشكل ومن حيث الأسس ومن حيث إبراز التكامل المعرفي.

# مصادر ومراجع الدراسة


**القرآن الكريم**

1) أرسطو الفرد إدوارد تايلور، ترجمة د. عزت قرني، دار الطليعة: بيروت – لبنان، ط1، 1992 م.

2) الإمام ابن حزم ومنهجيته في التعامل مع مختلف العلوم ومدى صلاحيتها لأسلمة المعارف الإنسانيّة، حسن بن إبراهيم الهنداوي، مجلّة الإسلام في آسيا، العدد الخاص الثاني، جوان 2011م.

3) تاريخ الفلسفة الحديثة، يوسف كرم، دار المعارف، مصر (دون).

4) تجديد المنهج في تقويم التراث، د.طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء –المغرب، ط4.

5) تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، إبراهيم عقيلي، تقديم د.طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي(سلسلة إسلامية المعرفة)، ط1: 1415ه–1994م.

6) رسائل ابن حزم الأندلسيّ، تحقيق د.إحسان عباس، المؤسسة العربيّة للدراسات والنّشر: بيروت، ط2: 1987 م.

7) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر: بيروت – لبنان، ط3: 2004.

8) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع و ترتيب: عبد الرحمان بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1425 ه–2004م.

9) مختصر التصنيف في المكتبات ونظام ديوي العشري، وزارة الثقافة، مديرية المراكز الثقافية(سوريا).

10) مدخل إلى علم التصنيف في المكتبات، برجس عزام، مكتب الخدمات الطباعية – مطابع الصباح، ط1: 1986.

11) مصادر الدراسات الإسلامية ونظام المكتبات والمعلومات – الكتاب والسنة –، يوسف بن عبد الرحمان المرعشلي، دار البشائر الإسلاميّة: بيروت – لبنان،ط1: 1427ه – 2006م.

12) المقدمة، عبد الرحمان بن خلدون، تحقيق: عبد السلام الشدادي، المركز الوطني للبحث العلمي، الدار البيضاء – المغرب،ط1 ،2005م.

13) منهجية التكامل المعرفي مقدمات في المنهجيّة الإسلاميّة، فتحي حسن الملكاوي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1: 1432ه – 2011م.

14) الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ، تحقيق: محمد عبد الله دراز، دار الفكر العربي.

15) موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، محمّد علي التهانوي، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون: بيروت – لبنان، ط1: 1996م.

16) نظريّة التّكامل المعرفي عند ابن خلدون، عبد المجيد النّجار، مجلة تفكّر، مجلد 11، العدد:2011،02م – 1432ه.

1. *La notion de classification chez Auguste Comte et l'idée d'une théorie générale des classifications / Daniel Parrochia. (Université Jean Moulin - Lyon III -)*
2. *Nouvelle classification des sciences, M.ADRIEN NAVILLE. deuxième édition. Félix alcan.paris.1901.*